سارت الأمور كما هو مخطط لها، وتم تحديد موعد للّقاء ظُهر يوم 21 أيلول/ سبتمبر 2005م، فاقتنع صاحب العمل بالتوجه معهم لمنطقة الرام، فصعد عبد الله عرار بجانبه وعلي القاضي في المقعد الخلفي وفي الطريق أبلغوه بالدخول في طريق فرعية لإيقاف المركبة، عندها ضربه علي القاضي بالمسدس الذي بحوزته على رأسه، ثم سيطر عليه الاثنان، وهدداه بالقتل إن استمر بالحراك، ثم قيداه، ثم اقتادوه بمركبته نحو شقة في رام الله، وكان علي القاضي أثناء القيادة قد تواصل مع سعيد عرار فأنزلوا الأسير في الشقة، حينها ذهب علي القاضي وأحرق المركبة، ثم أحضر كاميرا فيديو وصوروا الأسير، بعد أن طلبوا منه أن يوجّه كلمة لرئيس وزراء الاحتلال لإطلاق سراحه مقابل أسرى فلسطينيين، وغادر عبد الله عرار حيث عدّ نفسه مطارداً.

اتصل علي القاضي بمحمد الرمحي؛ لنقل الأسير إلى المغارة المخصصة،، ثم صعد مع محمد الرمحي وسعيد عرار في المركبة لنقل الأسير، وأثناء الطريق بدأت أجهزة السلطة الفلسطينية بوضع الحواجز على الطرقات، فاعترضهم أحد الحواجز مما دفعهم للرجوع للخلف، فبدأت السلطة بمطاردة المركبة، لكن فارق المسافة البعيدة وخبرة الخلية في المنطقة مكنتهم من الانسحاب، ثم نزل علي القاضي وسعيد عرار مع الأسير في منطقة مكتظة بالأشجار، وأبلغوا محمد الرمحي بالانطلاق، واتفقوا معه في حال أوقفه عناصر السلطة أن يخبرهم أنه أخذ مركبة والده دون إذنه، وليس معه رخصة للقيادة، لذلك هرب منهم.

بعد نزولهم من المركبة اتصل علي القاضي بسعيد شلالدة، الذي جاءهم على الفور، ودار نقاش حول نقل المأسور، خاصة وأن المنطقة أصبحت مليئة بالحواجز، فاتخذوا قراراً بقتله ودفنه في المكان، فحفروا قبراً ثم أجهز سعيد شلالدة على ضابط الشاباك "ساسون نورائيل"،